أخبار الخليج

العدد (17679) – السنة الحادية والخمسون – الثلاثاء 5 ربيع الأول 1448هـ – 18 أغسطس 2026م

«فنادق الخليج» تعزز حضورها في إفريقيا من خلال اتفاقية لإدارة وتشغيل فندق وشقق فندقية فاخرة في كينيا

وقّعت مجموعة فنادق الخليج، الشركة الرائدة في قطاع الضيافة بمملكة البحرين، مذكرة تفاهم مع شركة «سيلفا جيجيري المحدودة» لإدارة وتشغيل مشروع «فندق وسكن سيلفا جيجيري» في العاصمة الكينية نيروبي، في خطوة تُشكل محطة استراتيجية ضمن خطط المجموعة للتوسع الدولي. ويُعد هذا المشروع ثاني عقد لإدارة الفنادق تبرمه المجموعة في منطقة شرق إفريقيا، بعد نجاحها في تشغيل منتجع «أوشن بارادايس» في زنجبار.

ويقع المشروع في شارع United Nations Crescent بمنطقة «جيجيري»، إحدى أبرز المناطق الدبلوماسية في نيروبي، حيث سيضم فندقاً إلى جانب شقق سكنية فاخرة تحمل العلامة التجارية للفندق ضمن برنامج التأجير المشترك.

كما يستفيد المشروع من موقعه الاستراتيجي المجاور لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي وعدد من السفارات والمنظمات الدولية، ما يجعله وجهة متكاملة تلبّي احتياجات الدبلوماسيين والمقيمين الدوليين وكبار التنفيذيين، والمسافرين الباحثين عن تجربة إقامة راقية تجمع بين الضيافة العصرية وأسلوب الحياة الفاخر.

ومن المقرر أن يحمل الفندق والشقق السكنية إحدى العلامات التجارية العالمية المرموقة في قطاع الضيافة الفاخرة، على أن يتم إعلان التفاصيل عقب استكمال اتفاقيات الإدارة النهائية.

وبهذه المناسبة، قال أحمد جناحي، الرئيس التنفيذي لمجموعة فنادق الخليج: «يمثل توقيع هذه المذكرة محطة استراتيجية في تنفيذ خطط المجموعة للتوسع في الأسواق الإفريقية. وتُعد كينيا من أكثر أسواق الضيافة الواعدة في القارة، مستندة إلى مقومات سياحية وتجارية قوية، والطلب المتزايد على المشاريع الفندقية المتميزة. ومن خلال هذه الشراكة، نتطلع إلى التعاون مع شركة سيلفا جيجيري المحدودة لإدارة وتشغيل فندق وشقق فندقية فاخرة، بما يعكس التزامنا بالتميز التشغيلي وتقديم تجربة استثنائية لضيوفنا وشركائنا في السوق الكينية. ويأتي هذا المشروع امتداداً لخبرات المجموعة في إدارة وتشغيل الفنادق بالشراكة مع علامات فندقية عالمية، بما يتماشى مع استراتيجية المجموعة للنمو القائم على نهج الأصول الخفيفة(Asset-Light) ، المدعوم بتطوير منصتها للتشغيل كطرف ثالث (Third-Party Op-erator – TPO)، بما يتيح توسعاً منضبطاً في الأسواق الواعدة في إفريقيا».

من جانبه، قال بشار محمد محمد، الرئيس التنفيذي لشركة «سيلفا جيجيري المحدودة»: «تمثل هذه الشراكة الاستراتيجية خطوة أساسية نحو تحقيق رؤيتنا طويلة الأجل لمشروع «فندق وسكن سيلفا جيجيري» في واحدة من أهم المناطق الدبلوماسية في نيروبي. ونطمح إلى تطوير وجهة تعكس المكانة المتنامية للمدينة كمركز إقليمي للدبلوماسية والأعمال والاستثمار، بالتوازي مع تقديم قيمة مستدامة للمقيمين والنزلاء وجميع شركائنا. وتتمتع مجموعة فنادق الخليج بخبرة تشغيلية واسعة وإمكانات فنية متقدمة، ما يجعلها شريكاً استراتيجياً مثالياً مع انتقال المشروع إلى مراحله التنفيذية المقبلة».

ويستند المشروع إلى الحضور الراسخ لشركة «سيلفا جيجيري المحدودة» في الحي الدبلوماسي، حيث تدير حالياً مجموعة «GLVCollection» من الوحدات السكنية الفاخرة. أما بالنسبة الى مجموعة فنادق الخليج، فيُمثل المشروع إحدى الركائز الرئيسية لاستراتيجية النمو للمجموعة للفترة 2026–2030، التي تركز على توسيع منصة إدارة الفنادق بالشراكة مع علامات فندقية عالمية في الأسواق الواعدة مثل إفريقيا ومنطقة المحيط الهندي، مدفوعة بارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والنمو المتواصل لقطاع السياحة، وما يصاحبه من طلب متزايد على مشغلي الفنادق ذوي الخبرة والكفاءة.

ومن المقرر أن تبدأ أعمال إنشاء مشروع «فندق وسكن سيلفا جيجيري» خلال الشهر الجاري، على أن يتم الافتتاح في عام 2028. وسيضم هذا المشروع متعدد الاستخدامات نحو 250 وحدة تشمل غرفاً فندقية، وشققاً سكنية فاخرة بنظام التأجير المشترك. كما سيحتضن المشروع تشكيلة متنوعة من المطاعم والمقاهي، ومرافق متكاملة للصحة واللياقة البدنية، ومساحات عمل تنفيذية مشتركة، إلى جانب مركز مؤتمرات متطور صُمم خصيصاً لاستضافة الفعاليات الدبلوماسية وفعاليات الشركات وقطاع الاجتماعات والحوافز والمؤتمرات والمعارض.

ويتوافق المشروع مع مستهدفات رؤية كينيا 2030 في مجال التنمية الحضرية المستدامة، حيث يسعى للحصول على شهادة«LEED» العالمية عبر تطبيق أفضل ممارسات البناء والتصميم المستدام والكفاءة البيئية.

بالتعاون مع الإدارة العامة للمرور

سوليدرتي البحرين تدعم جهود السلامة المرورية بتوفير أجهزة رصد السرعة

في إطار التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية ودعمها للمبادرات الوطنية، أعلنت سوليدرتي البحرين، إحدى كبريات شركات التأمين في مملكة البحرين والشركة التابعة لمجموعة سوليدرتي القابضة، تعاونها مع الإدارة العامة للمرور من خلال توفير أجهزة رصد السرعة، دعمًا للجهود الوطنية التي تسعى إلى تعزيز السلامة المرورية على طرق مملكة البحرين.

وتأتي هذه المبادرة دعمًا لجهود وزارة الداخلية، ممثلة بالإدارة العامة للمرور، لتعزيز الالتزام بالأنظمة المرورية وترسيخ ثقافة القيادة الآمنة، بما يسهم في حماية الأرواح والممتلكات والارتقاء بالسلامة على الطرق. كما تعكس المبادرة التزام سوليدرتي البحرين بأهمية المساهمة في تعزيز سلامة المجتمع ودعم الجهود الوطنية التي تسهم في الحد من الحوادث المرورية. ونعتز بالتعاون مع الإدارة العامة للمرور في هذا المشروع الذي يعكس التزامنا الراسخ بمسؤوليتنا الاجتماعية وحرصنا على المساهمة في توفير بيئة أكثر أمانًا للمواطنين والمقيمين في مملكتنا العزيزة. ونؤمن بأن الشراكات الفاعلة بين القطاعين العام والخاص تشكل ركيزة أساسية لتحقيق أثر إيجابي ومستدام يخدم المجتمع البحريني».

○ اللواء الشيخ عبدالرحمن بن عبدالوهاب.

○ جواد محمد.

من جانبه، أكد اللواء الشيخ عبدالرحمن بن عبدالوهاب آل خليفة مدير عام الإدارة العامة للمرور، أن تعزيز السلامة المرورية يمثل مسؤولية وطنية مشتركة تتطلب تكاتف جهود مختلف مؤسسات المجتمع، مشيراً إلى أن الإدارة العامة للمرور تواصل تنفيذ برامجها التوعوية إلى جانب جهودها الميدانية، بما يسهم في رفع مستوى الوعي المروري وترسيخ السلوك الآمن لدى جميع مستخدمي الطريق، حفاظاً على الأرواح والممتلكات. وأعرب عن بالغ شكره وتقديره لشركة سوليدرتي البحرين على هذه المبادرة المجتمعية، مؤكداً أن مثل هذه الشراكات النوعية مع القطاع الخاص تجسد روح المسؤولية المجتمعية، وتعزز من الجهود الوطنية الرامية إلى الارتقاء بمنظومة السلامة المرورية في مملكة البحرين.

وتؤكد سوليدرتي البحرين، من خلال تعاونها مع الإدارة العامة للمرور، التزامها المستمر بدعم المبادرات المجتمعية في إطار برنامج الحكومة 2023–2026 الذي يرتكز على تقديم خدمات حكومية عالية الجودة من خلال تطوير الخدمات الاجتماعية وضمان كفاءتها وجودتها، إلى جانب تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص.

10.9 ملايين دينار أعلى عطاء لإنشاء مدرسة ابتدائية للبنين في شرق الحد

كتبت: نوال عباس

فتح مجلس المناقصات والمزايدات أمس الاثنين عطاءات عدد من المناقصات، تصدرتها مناقصة إنشاء مدرسة ابتدائية متكاملة للبنين في منطقة شرق الحد، التابعة لوزارة الأشغال، والتي سجلت أعلى عطاء بقيمة 10.906 ملايين دينار.

وتستهدف المناقصة إنشاء مدرسة متكاملة تتكون من 40 فصلًا دراسيًا، إلى جانب مجموعة من المرافق التعليمية والإدارية والخدمية.

وشملت أعمال المشروع إنشاء صالة رياضية ومبنى إداري ومختبر علوم ومختبر للتربية الأسرية ومختبرات للحاسوب، إضافة إلى جميع المرافق والخدمات المساندة اللازمة لتشغيل المدرسة.

كما يتضمن المشروع إنشاء مرافق رياضية متكاملة، تشمل ملاعب خارجية لكرة اليد وكرة السلة والكرة الطائرة، وملعب كرة قدم علوي، إلى جانب ملاعب داخلية لكرة اليد وكرة السلة والكرة الطائرة.

وبلغ عدد العطاءات المستلمة للمناقصة 5 عطاءات، وسجلت شركة Ahmed Omer Trading and Contracting أعلى عطاء بقيمة 10,906,330 دينارًا، بينما قدمت شركة محمد جلال للمقاولات أقل عطاء بقيمة 9.1 ملايين دينار، ليبلغ الفارق بين العطاءين نحو 1.806 مليون دينار.

وفي قطاع الزراعة، فتح المجلس مناقصتين لصالح الشركة العامة للدواجن لتوفير أعلاف الدجاج البياض لمزارعها في مملكة البحرين.

والمناقصة الأولى تتعلق بتوريد 11,861 طنًا متريا من علف الدجاج البياض، على أن يكون العلف مصنوعًا حصريًا من مكونات نباتية ووفق المواصفات الفنية المطلوبة.

وتقدمت نافع العربية للأعلاف بعطاء وحيد للمناقصة بلغت قيمته 305,268.660 دينارًا.

أما المناقصة الثانية وتتعلق كذلك بتوريد 11,861 طنًا متريا من أعلاف الدجاج البياض، مع اشتراط استخدام مكونات نباتية فقط وتوفير محتوى بروتين متنوع وفق المواصفات الفنية.

وسجلت نافع العربية للأعلاف عطاءً وحيدًا بلغت قيمته 2,437,543.750 دينارًا، ليكون بذلك من أبرز العطاءات التي فتحها المجلس في الجلسة.

وتأتي المناقصتان لتوفير احتياجات مزارع الشركة العامة للدواجن من الأعلاف، بما يضمن استمرارية الإمدادات اللازمة لعمليات تربية وإنتاج الدجاج البياض في المملكة.

الاقتصاد العالمي بين الحرب والتكنولوجيا.. أين تقف دول مجلس التعاون؟

○ بقلم: عدنان أحمد يوسف.

جاء تقرير «مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي – يوليو 2026» الصادر عن صندوق النقد الدولي ليقدم قراءة مختلفة للاقتصاد العالمي، إذ يرى أن العالم لم يعد يتحرك تحت تأثير دورة اقتصادية تقليدية، بل أصبح محكوماً بقوتين متعارضتين في آن واحد: الأولى تتمثل في التداعيات الاقتصادية للحرب في المنطقة وما تسببه من اضطرابات في أسواق الطاقة وسلاسل الإمداد، والثانية تتمثل في الثورة التكنولوجية المتسارعة، ولا سيما الطفرة غير المسبوقة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، التي أصبحت محركاً رئيسياً للنمو والاستثمار والإنتاجية في عدد من الاقتصادات الكبرى.

ويتوقع التقرير تباطؤ النمو العالمي إلى 3% في عام 2026 قبل أن يتحسن إلى 3.4% في عام 2027، بينما يتجه التضخم العالمي إلى الارتفاع مجدداً نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، في مؤشر على أن معركة البنوك المركزية مع التضخم لم تنته بعد. كما يحذر التقرير من أن المخاطر لا تزال تميل إلى الجانب السلبي، وفي مقدمتها احتمال اتساع رقعة الصراع في الشرق الأوسط، وتصاعد التجزؤ التجاري العالمي، وتقلبات أسواق التكنولوجيا، رغم وجود فرص إيجابية تتمثل في عودة الاستقرار إلى أسواق الطاقة وتسارع الاستثمار في الذكاء الاصطناعي.

ويولي التقرير اهتماماً خاصاً بمنطقة الخليج العربي، باعتبارها محوراً رئيسياً في أمن الطاقة العالمي، ولا سيما في ظل ارتباط صادراتها بمضيق هرمز. ويقوم السيناريو الأساسي للصندوق على افتراض إعادة فتح المضيق تدريجياً وعودة حركة الإمدادات إلى طبيعتها خلال عام 2027، مع استمرار الاعتماد المؤقت على السحب من المخزونات العالمية لتخفيف أثر أي نقص في الإمدادات.

ورغم أن التقرير يتوقع بقاء أسعار النفط والغاز عند مستويات مرتفعة مقارنة بما قبل الحرب، فإن ذلك لا يعني استفادة جميع اقتصادات الخليج بالقدر نفسه. فارتفاع أسعار النفط إلى متوسط يقارب 89 دولاراً للبرميل خلال عام 2026، وارتفاع أسعار النفط والغاز مقارنة بعام 2025، يوفر دعماً مهماً للإيرادات العامة وتحسن شروط التبادل التجاري للدول المصدرة للطاقة، لكنه لا يلغي التفاوت بين اقتصادات المجلس في درجة تعرضها للمخاطر الجيوسياسية وتعطل مسارات التصدير.

وفي هذا السياق، يشير التقرير إلى أن السعودية تبدو الأقل تأثراً نسبياً بفضل تنوع مسارات تصدير النفط والإصلاحات الاقتصادية الجارية، مع توقع نمو يبلغ 1.7% في عام 2026 يرتفع إلى 5.5% في عام 2027. أما الكويت وقطر، إلى جانب العراق، فهي من أكثر الدول تعرضاً لتداعيات اضطرابات إنتاج الطاقة والنقل، ولذلك يتوقع التقرير أن تشهد انكماشاً اقتصادياً خلال عام 2026 يعقبه تعاف قوي بمعدلات نمو ثنائية الرقم في عام 2027 مع عودة الأوضاع إلى طبيعتها.

ولا يقتصر اهتمام التقرير على النفط وحده، بل يدعو الدول الخليجية إلى استثمار الفوائض المالية الحالية بصورة أكثر استراتيجية، من خلال تجنب التوسع في الإنفاق الجاري، وتعزيز الاحتياطيات المالية، وتوجيه الموارد نحو الاستثمار في البنية التحتية، والتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والطاقة، وتنمية المهارات البشرية، بما يضمن استمرار النمو حتى في حال تراجع أسعار النفط مستقبلاً. ومن وجهة نظري، فإن الرسالة الأهم التي يحملها التقرير ليست توقعات النمو أو أسعار النفط، وإنما التحول في مصادر القوة الاقتصادية العالمية. فالعائدات النفطية ستظل عاملاً مهماً لدول مجلس التعاون، لكنها لم تعد وحدها كافية لضمان الريادة الاقتصادية. الدول التي ستنجح خلال العقد المقبل هي تلك التي توظف الفوائض النفطية لبناء اقتصاد المعرفة، وتطوير الصناعات المتقدمة، وتعزيز الابتكار، ورفع الإنتاجية، وإعداد رأس المال البشري لاقتصاد الذكاء الاصطناعي. لقد أثبتت الأزمات الأخيرة أن الاقتصادات الأكثر قدرة على الصمود ليست بالضرورة الأغنى بالموارد الطبيعية، بل الأكثر تنوعاً ومرونة واستثماراً في التكنولوجيا والمؤسسات. ومن هذا المنطلق، تمتلك دول مجلس التعاون فرصة تاريخية لتحويل المرحلة الحالية من مجرد دورة ارتفاع في أسعار النفط إلى نقطة انطلاق نحو اقتصاد أكثر استدامة وقدرة على المنافسة العالمية، إذا نجحت في تحويل الإيرادات الاستثنائية إلى استثمارات طويلة الأجل في الإنسان والابتكار والإنتاج.

زيارة الملك لمدينة شباب 2030 تجسد الثقة بقدرات الشباب البحريني

أكدت مها عبد الحميد مفيز الرئيس التنفيذي لصندوق العمل «تمكين»، أن زيارة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، لمدينة شباب 2030، تجسد اهتمام جلالته المتواصل بالشباب البحريني وإيمانه بقدراتهم، وتشكل مصدر إلهام ودافعًا لهم لمواصلة تنمية مهاراتهم والاستفادة من الفرص النوعية المتاحة، بما يعزز إسهامهم الفاعل في المسيرة التنموية ورفد مسارات التطور في مختلف القطاعات.

○ مها مفيز.

ونوّهت بتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وحرص سموه على دعم المبادرات والبرامج الوطنية الهادفة إلى الاستثمار في طاقات الشباب البحريني وتعزيز إسهامهم في مختلف مسارات التنمية، بما يرسخ دورهم كشريك رئيس في مسيرة البناء والتقدم.

كما أشادت بالدور البارز الذي يضطلع به سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة، في دعم العمل الشبابي، مؤكدة أن نجاحات مدينة شباب 2030 تعكس جهود سموه في توفير بيئة متكاملة لتنمية مهارات الشباب وإبراز إبداعاتهم في مختلف المجالات.

وأوضحت أن مدينة شباب 2030 تمثل إحدى المبادرات الوطنية الرئيسية التي يحرص صندوق العمل «تمكين»، بمتابعة من سمو الشيخ عيسى بن سلمان بن حمد آل خليفة وزير ديوان رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس إدارة صندوق العمل، على دعمها منذ انطلاقتها وحتى نسختها الخامسة عشرة، لما توفره من فرص نوعية لإعداد الشباب البحريني وتعزيز جاهزيتهم لسوق العمل وريادة الأعمال والابتكار.

وأكدت أن دعم «تمكين» للمدينة يأتي ضمن أولوياته الاستراتيجية للعام 2026، من خلال تطوير البرامج التي تربط المهارات بفرص العمل، وتعزز تنافسية البحرينيين ونمو مؤسسات القطاع الخاص واستدامتها، بما يدعم مساهمة الكفاءات الوطنية في التنمية الاقتصادية المستدامة للمملكة.

«الغرفة» تكرّم ليلى الشكر وسارة وحيد تقديرا لإسهاماتهما في تطوير العمل المؤسسي

كرّمت غرفة تجارة وصناعة البحرين الموظفة ليلى الشكر رئيس قسم شؤون مجلس الإدارة، والموظفة سارة وحيد البلوشي اختصاصية اتصال مؤسسي بإدارة الاتصال المؤسسي والتسويق، بمناسبة اختيارهما موظفتين متميزتين، تقديرًا لجهودهما وإسهاماتهما في تطوير العمل المؤسسي وتعزيز كفاءة الأداء والتنسيق والمتابعة.

ويأتي التكريم في إطار حرص الغرفة على تقدير كوادرها وتحفيزهم على مواصلة التميز، وتعزيز بيئة عمل محفزة تقوم على الكفاءة والمبادرة والعمل بروح الفريق، إيمانًا منها بأهمية الاستثمار في العنصر البشري باعتباره أحد الركائز الأساسية لتحقيق أهدافها والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للقطاع الخاص ومجتمع الأعمال. وخلال التكريم، أكدت القائم بأعمال الرئيس التنفيذي للغرفة الدكتورة شيماء عبدالله جمعة أن تكريم الموظفين المتميزين يعكس تقدير الغرفة للكفاءات التي تسهم في إحداث أثر إيجابي وملموس في بيئة العمل وتطوير الأداء المؤسسي.

ونوهت الى أن الغرفة تحرص على ترسيخ ثقافة التميز والتحفيز، وتشجيع موظفيها على تقديم المبادرات والأفكار التي تسهم في تطوير الأداء وتعزيز الكفاءة، مشيرةً إلى أن تميز الأفراد يشكل عنصرًا أساسيًا في نجاح فرق العمل ودعم دور الغرفة في خدمة القطاع الخاص ومجتمع الأعمال في مملكة البحرين. كما أوضحت أن الغرفة مستمرة في تطوير ممارساتها في مجال تنمية الموارد البشرية، بما يعزز قدرات موظفيها ويدعم تطورهم المهني، ويهيئ بيئة عمل تشجع على المبادرة والإنجاز وتقدّر الكفاءات المتميزة.